قياس أثر ممارسات التخطيط الضريبي الدولي على قيمة الشركات متعددة الجنسية

أولاً: مقدمة:

تعتبر الضرائب واحدة من العناصر الهامة في إدارة الدخل القومي في كل من الدول المتقدمة والنامية، حيث تلعب دوراً هاماً في المجتمعات وذلك منذ نشأتها من مئات السنين، وتتعدد الأهداف من فرض الضرائب حيث تشمل توليد إيرادات للحكومات لاستخدامها في الإنفاق العام، وتقليل أوجه عدم المساواة من خلال سياسة إعادة توزيع الدخل والثروة، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال تأثير النظام الضريبي على توزيع وتخصيص الموارد، كما يمكن لها أن تقوم بتوجيه الاستثمار الخاص إلى القنوات المرغوبة من خلال القيام بإجراءات معينة مثل منح الحوافز الضريبية، وكذلك يمكن استخدام الرسوم الجمركية على الواردات لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية Al-Mamun, (2014)، بالإضافة إلى أنها تحتل جانباً هاماً من الموارد السيادية في الموازنة العامة للدولة، ويؤكد ذلك مدى مساهمة الضريبة في إجمالي الإيرادات العامة مما أدى إلى تطور الحصيلة الضريبية عن السنوات الأخيرة، وبالرغم من زيادة الحصيلة والإيرادات الضريبية إلا أن هناك العديد من المؤشرات السلبية للنظام الضريبي أهمها (زيادة المتأخرات الضريبية - زيادة حجم التهرب الضريبي (عطيتو، ٢٠١٢)؛ ومن ثم فإن النظام الضريبي يمثل أحد أدوات السياسة المالية التي يمكن للحكومات أن تستخدمها لتوجيه دفة الحياة الاقتصادية من ناحية، ولإعادة رسم الواقع الاقتصادي من ناحية أخرى؛ وهو ما يعني في النهاية أن السياسة الضريبية يمكن أن تكون عائقاً أو حافزاً للاستثمار في دولة معينة؛ كما يمكن أن تكون عاملاً مساعداً على الإسراع بالتنمية أو كعقبة في سبيل التقدم (حنا، ٢٠١٣).

يواجه النظام الضريبي المصري العديد من التحديات الاقتصادية العالمية ومن أهمها تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية، ومن ثم يجب على القيادات الإدارية بمصلحة الضرائب أن تدرك ما تطرحه تلك الشركات من تحديات، حيث تمثل القضايا الضريبية للشركات متعددة الجنسية واحدة من أهم القضايا في الوقت الراهن، حيث تتعرض كبرى الشركات الأمريكية لانتقادات حادة بسبب قيامها بتحويل أرباحها للخارج، ويتضح ذلك من خلال اتهام "Apple Company" بالتجنب الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تستخدم شبكة معقدة من الكيانات الخارجية كي تتجنب دفع مليارات الدولارات من ضرائب الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى شركة General Electric وهي واحدة من أكبر الشركات متعددة الجنسية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حققت

ربحاً عالمياً بلغ ١٤.٢ مليار دولار بينما حققت ربحاً داخل الولايات المتحدة الأمريكية بلغ ٥.١ مليار دولار ولكنها لم تدفع ضرائب تذكر داخل الولايات المتحدة الأمريكية (www.argaam.com).

ولم يتوقف الأمر عند الولايات المتحدة بل امتد إلى العديد من الدول المتقدمة الأخرى، ففي بريطانيا دعت لجنة من البرلمان البريطاني الحكومة إلى اتخاذ موقف صارم مع الشركات متعددة الجنسية والتي تحقق أرباحاً كبيرة في بريطانيا ولكنها لا تدفع ضرائب تذكر فيها، وفي هذا الصدد قالت لجنة المحاسبة العامة أنه يجب على الحكومة وضع قواعد تحد من تحويل الأرباح بين الشركات متعددة الجنسية، وأن تحث الشركات على مزيد من الشفافية في تقاريرها الخاصة بالضرائب، بالإضافة إلى العمل مع دول أخرى للحد من تحويل الأرباح عبر الحدود، وبناءً عليه قامت اللجنة باستجواب مسئولين تنفيذيين من شركات Starbax, Google, and Amazon عن سبب عدم دفعهم ضرائب تذكر في بريطانيا في الوقت الذي يحققون فيه أرباحاً تبلغ المليارات.

وعلى ضوء ما سبق، يتضح أن الشركات متعددة الجنسية تسعى إلى تخفيض التزاماتها الضريبية العالمية من خلال استغلال عملها في ظل نظم ضريبية مختلفة بما يمكنها من وضع خطط ضريبية تهدف إلى تحقيق مصلحة المجموعة ككل؛ أو بمعنى أخر تسعى الشركات متعددة الجنسية إلى إعادة هيكلة أرباحها الضريبية بالشكل الذي يسمح بتحويل الأرباح من الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة.

وبناءً عليه فقد أصبح التخطيط الضريبي مهدداً للكثير من الإدارات الضريبية ويتمثل في نقص الحصيلة الضريبية أو تسربها من دولة إلى أخرى مما أدى إلى قيام حكومات بريطانيا وفرنسا وألمانيا بتقديم مشروع إلى مؤتمر قادة الدول العشرين المنعقد في موسكو ٥ ، ٦ سبتمبر ٢٠١٣ بعنوان "تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح "Base Erosion and Profit Shifting (BEBS)" ويهدف هذا المشروع إلى التغلب على الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسية، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات صارمة بحق تهرب الشركات متعددة الجنسية من الضرائب، وكشف وزراء مالية الدول الثلاث (بريطانيا – فرنسا – ألمانيا) عن هذا المشروع عقب تقرير أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDيفيد بأن الكثير من الشركات الكبرى تتنقل بين الدول من أجل دفع ضرائب أقل، وألقت المنظمة الضوء على اتجاه متزايد للشركات متعددة الجنسية بإعلان أرباحها في الدول التي تصل فيها نسبة الضرائب إلى أدنى مستوى ودعت إلى إصلاح شامل للقواعد الضريبية العالمية للحيلولة دون ذلك، ولقد تطور هذا التقرير إلى أن أصبح برنامج عمل

يتضمن ١٥ خطة عمل ولقد ساهمت الإدارات الضريبية في الدول العشرين بشكل كبير في التعاون والوصول إلى خطط العمل، ومن المتوقع أن يتم تنفيذ خطط العمل على مدى زمني يمتد إلى أكثر من عامين، ويتوقع أن يؤدي إلى تغير ملموس في سلوك الإدارات الضريبية وسوف يكون هناك دوراً للحكومات والإدارات الضريبية والشركات في تنفيذ تلك الخطط. (العادلي، ٢٠١٦ & www.argaam.com).

ثانياً: المشكلة البحثية:

يتوافر لدى الشركات متعددة الجنسية إدارات للتخطيط الضريبي بجانب أنها تستعين بالمكاتب المهنية المتخصصة لتقديم الاستشارات الضريبية بهدف إرشادها نحو فرص التخطيط الضريبي، وعلى الرغم من ذلك لم يحظ التخطيط الضريبي باهتمام كبير على الرغم من تنوع وتعدد الكتابات في مجال الضرائب، على الرغم من أهميته بالنسبة للشركات وخطورته بالنسبة للسلطات الضريبية.

يعتبر نمو وتزايد الشركات متعددة الجنسية من أهم الظواهر التي شهدها القرن العشرين وتلعب هذه الشركات دوراً رئيسياً في ربط اقتصاديات الدول المختلفة، بسبب تنوع أنشطتها التي تمتد لتغطي معظم الأنشطة الاقتصادية وانتشار فروعها واستثماراتها الخارجية، ومن ثم فهي تعمل في بيئات متعددة تتسم باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية عن تلك السائدة في الوطن الأصلي للشركة الأم؛ ومن ثم تتعدد آليات التخطيط الضريبي التي تستطيع الشركات متعددة الجنسية القيام بها والتي تنعكس في النهاية على انخفاض معدل الضريبة الفعلي لهذه الشركات مقارنة بمعدل الضريبة القانوني أو الاسمي، وسوف يركز الباحث على آليتين هما التسوق بالاتفاقية الضريبية Treaty Shopping والتمويل بالديون الداخلية Intra-group Loans.

تقوم الشركات متعددة الجنسية غالباً بتحويل أرباحها إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة التدفقات النقدية بعد سداد الضريبة ومن ثم زيادة قيمة الشركة إلا أن هذا قد لا يحدث نتيجةً لـــ:

١- قد يؤدي انخفاض معدل الضريبة إلى انخفاض معدل العائد على الأصول بعد سداد الضريبة بسبب (زيادة المنافسة بين الشركات على الاستثمار في البلاد ذات المعدلات الضريبية المنخفضة مما قد يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأصول – أو زيادة التكاليف غير الضريبية الأخرى).
٢- ترتبط التدفقات النقدية المتولدة في البلدان ذات المعدلات الضريبية المنخفضة بالمزيد من المخاطر.

٣- ارتفاع تكاليف التخطيط الضريبي في الدول التي يزداد فيها الطلب على التقارب بين الربح المحاسبي والربح الضريبي عنه في الدول التي يقل فيها هذا الطلب.
٤- تحرص الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار في التخطيط الضريبي وذلك لأنه يؤدي إلى تخفيض الضرائب المستحقة من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى تعظيم العوائد الخاصة بهذه الشركات، ومع ذلك فإن الشركات تأخذ في اعتبارها التكاليف الناجمة عن استراتيجيات التخطيط الضريبي العدوانية وتتمثل هذه التكاليف في الغرامات المادية والفوائد والعقوبات التي تُفرض عليها من قبل مصلحة الضرائب.

وبذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال شقين هما، الشق الأول هو اختبار أثر (التسوق بالاتفاقية الضريبية – التمويل بالديون – التمويل بالديون في الشركات متعددة الجنسية) على التخطيط الضريبي، **بينما الشق الثاني لمشكلة البحث يتمثل في** اختبار أثر التخطيط الضريبي الدولي على قيمة الشركات متعددة الجنسية، وكذلك اختبار أثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركات المصرية المدرجة في مؤشر EGX 100.

ثالثاً: الدراسات السابقة واستنتاج فروض البحث:

تزايد خلال الفترة الأخيرة، اهتمام الباحثين وحكومات الدول المتقدمة والنامية بدراسة ممارسات التخطيط الضريبي في الشركات متعددة الجنسية، وقد تطرقت الدراسات والأبحاث إلى المجالات المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث. تقوم الدراسة الحالية باختبار أثر ممارسات التخطيط الضريبي الدولي على قيمة الشركات متعددة الجنسية، ونظراً لخطورة ممارسات التخطيط الضريبي سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي والذي ينتج عنه ضياع جزء كبير من الحصيلة الضريبية على الدولة كان يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي دفع الباحث إلى القيام بتحليل الدراسات والأبحاث السابقة والتي اهتمت بكيفية قيام الشركات متعددة الجنسية بممارسات التخطيط الضريبي الدولي وتحويل الأرباح عبر الحدود هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تحليل الدراسات والأبحاث السابقة والتي تناولت أسباب ودوافع الشركات متعددة الجنسية للقيام بممارسات التخطيط الضريبي الدولي.

ومن ثم يمكن للباحث تقسيم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع محل البحث إلى مجموعتين رئيسيتين، سوف يقوم الباحث بتناولهما عرضاً وتحليلاً ونقداً بهدف استنتاج الفجوة البحثية وبناء فروض البحث.

المجموعة الأولى: الدراسات التي ركزت على كيفية قيام الشركات بالتخطيط الضريبي.

المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت العلاقة بين التخطيط الضريبي الدولي وقيمة الشركات.

المجموعة الأولى: الدراسات التي ركزت على كيفية قيام الشركات بالتخطيط الضريبي:

تمثل الهدف من هذه المجموعة من الدراسات في التعرف على كيفية قيام الشركات متعددة الجنسية بممارسات التخطيط الضريبي، حيث ينتج عن مثل هذه الممارسات تحويل الأرباح من الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة، ويكون ذلك من خلال تحويل الإيرادات إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة بينما يتم تحويل المصروفات إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة، وتتعدد طرق التخطيط الضريبي التي يمكن للشركات متعددة الجنسية أن تستخدمها من أجل تخفيض التزاماتها الضريبية، إلا أن هناك طريقتان تحظيان بقدر كبير من الاهتمام هما التلاعب بتسعير التحويلات الداخلية سواء المتعلقة بالأصول الملموسة أو الأصول غير الملموسة أو حقوق الملكية الفكرية، وكذلك استراتيجية استخدام التمويل بالديون عن طريق اختيار مواقع الشركات الأم أو الشركات التابعة (Dyreng and Markle, 2016: 1604).

ومن ثم يتمثل الهدف من هذه المجموعة من الدراسات في التعرف على كيفية قيام الشركات متعددة الجنسية بممارسات التخطيط الضريبي، حيث ينتج عن مثل هذه الممارسات تحويل الأرباح من الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة، وبصفة عامة، يمكن للباحث تقسيم دراسات هذه المجموعة إلى:

المجموعة الفرعية الأولى: الدراسات التي تناولت العلاقة بين التسوق بالاتفاقية الضريبية (نوع الشركة) والتخطيط الضريبي.

المجموعة الفرعية الثانية: الدراسات التي تناولت العلاقة بين التمويل بالديون والتخطيط الضريبي.

المجموعة الفرعية الأولى: الدراسات التي تناولت العلاقة بين التسوق بالاتفاقية الضريبية (نوع الشركة) والتخطيط الضريبي:

تمثل الهدف من عرض هذه الدراسات في اختبار ما إذا كانت الشركات متعددة الجنسية أكثر قدرة على القيام بممارسات التخطيط الضريبي من الشركات الأخرى، نظراً لأن مثل هذا النوع من الشركات يمكن أن يستفيد من الاتفاقيات الضريبية المبرمة بين الدولة الأم والدول التابعة أو المضيفة التي تعمل فيها وهو ما يُعرف بالتسوق بالاتفاقية الضريبية. وفي هذا السياق يُمكن للباحث تقسيم هذه المجموعة الفرعية إلى:

١/ الدراسات التي ركزت على العلاقة بين نوع الشركة والتخطيط الضريبي:

اهتمت دراسة ***Rego (2003)*** باختبار أثر حجم الاقتصاديات Economies Of Scales على معدل الضريبة الفعلي، ولتحقيق هدف الدراسة فقد اعتمدت على عينة مكونة من ٥٣٧٩ شركة أمريكية محلية ومتعددة جنسية خلال الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٧، وقد تم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، وتحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى وكذلك تحليل الحساسية، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في ارتفاع معدل الضريبة الفعلي العالمي في الشركات الأكبر حجماً، وقد يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع التكاليف السياسية للشركات كبيرة الحجم. في حين ينخفض معدل الضريبة الفعلي العالمي في الشركات التي يرتفع فيها الدخل المحاسبي قبل الضريبة، وقد يكون السبب في ذلك هو أن مثل هذه الشركات يكون لديها الحوافز والموارد الكبيرة للقيام بعمليات التخطيط الضريبي، كما أكدت نتائج الدراسة على أن الشركات متعددة الجنسية أكثر قدرة على القيام بممارسات التخطيط الضريبي.

أما دراسة ***Chan and Mo (2002)*** باختبار أثر اختلاف خصائص الشركات (الشركات الموجهة للتصدير مقارنة بالشركات الموجهة للسوق المحلي- الشركات عالية التكنولوجيا مقارنة بالشركات غير المتطورة تكنولوجياً) على تعديلات التدقيق الضريبي، حيث تنقسم هذه التعديلات إلى تعديلات تؤثر على كل من الربح المحاسبي والضريبي Book-Tax Confirming Adjustments مثل المبالغة في تكلفة المبيعات وتخفيض إيراد المبيعات وكذلك تعديلات تؤثر فقط على الربح الضريبي Book-Tax Differences Adjustments مثل المطالبة بخصم أنواع معينة من المصروفات للأغراض الضريبية. وبالاعتماد على بيانات التدقيق الضريبية الأرشيفية وذلك بفحص ٢٥٦ شركة تعمل في الصين والتي قدمت إقراراتها الضريبية عام ١٩٩٩ وتمت مراجعتها في عام ٢٠٠٠، وفي سبيل ذلك اعتمدت الدراسة على أساليب الإحصاء الوصفي ونموذج الانحدار الأساسي، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الموجهة للتصدير والشركات عالية التكنولوجيا يزداد فيها التعديلات على كل من الربح المحاسبي والضريبي أكثر من الشركات الموجهة للسوق المحلي وكذلك الشركات غير المتطورة تكنولوجياً؛ وهذا يعني زيادة مستوى التخطيط الضريبي في الشركات الموجهة للتصدير والشركات عالية التكنولوجيا بسبب زيادة الاختلافات والتعديلات بين كل من الربح المحاسبي والضريبي.

كما أشارت دراسة ***Klassen and Laplante (2012)*** أن الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية أصبحت أكثر نشاطاً بخصوص تحويل الأرباح خارج الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك من خلال عينة مكونة من جميع الشركات الأمريكية التي لها إيرادات

أجنبية. وتم الاعتماد على قاعدة بيانات COMPUSTAT عن الفترة من ١٩٨٨ – ٢٠٠٩، وقام الباحث باستبعاد بعض الشركات لأسباب مختلفة حتى يستطيع إجراء التحليل الإحصائي وفي النهاية تم الاعتماد على عينة مكونة من ٨٠٧٤ شركة، وذلك لبحث عمليات تحويل أرباح الشركات متعددة الجنسية خارج الولايات المتحدة الأمريكية على مدى العقدين الماضيين بهدف تحديد العوامل التي تحفز الشركات متعددة الجنسية على تحويل أرباحها خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وقام الباحث بقياس حوافز الشركات متعددة الجنسية لتحويل الأرباح خارج الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الفرق بين معدل الضريبة الأجنبي ومعدل الضريبة المحلي، بالإضافة إلى الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط بالإضافة إلى نموذج الانحدار الأساسي، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الشركات تقوم بتحويل الأرباح خارج الولايات المتحدة الأمريكية وذلك للاستفادة من معدلات الضرائب المنخفضة خارج الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انخفاض معدل الضريبة في الدول الأجنبية وكذلك تراجع شدة الرقابة من قبل مصلحة الضرائب والتغيرات في قانون الضرائب الأمريكي، بالإضافة إلى تسعير التحويلات.

وخلافاً لما سبق، وبالاعتماد على المعلومات المالية المنشورة تمثل الهدف من دراسة ***Markle and Shackelford (2009)*** في تقدير مستوى معدل الضريبة الفعلي لعدد ١٠٦٤٢ شركة من ٨٥ دولة عن الفترة من عام ١٩٨٨ وحتى عام ٢٠٠٧، وباستخدام Cross-Sectional Regression Equation توصلت الدراسة إلى أن معدل الضريبة الفعلي في كل من الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية متماثل؛ بما يعني أن الانخفاض في معدلات الضريبة الفعلية لا يتركز فقط في الشركات متعددة الجنسية وذلك عكس الاعتقاد السائد، بالإضافة إلى انخفاض معدل الضريبة الفعلي للشركات التي تعمل في الجنات الضريبية والشرق الأوسط وأسيا (عدا اليابان) مقارنة بالشركات التي تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأخيراً ينخفض معدل الضريبة الفعلي للشركات التي تعمل في ألمانيا واليابان وأستراليا وكندا بشكل أكبر من الشركات التي تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

وتأكيداً على ذلك فقد استخدمت دراسة ***Dyreng et al. (2016)*** أساليب الإحصاء الوصفي وكذلك a stacked regression model لتحليل بيانات عينة مكونة من ٤٦٤٣ شركة بإجمالي عدد مشاهدات ٥٤٠٢٨ مشاهدة عن الفترة من ١٩٨٨ وحتى عام ٢٠١٢ وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات COMPUSTAT، وتوصلت دراسة إلى انخفاض معدل الضريبة الفعلي في كل من الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية وذلك بنفس

المعدل تقريباً؛ بما يعني أن الانخفاض في معدلات الضريبة الفعلية لا يتركز فقط في الشركات متعددة الجنسية وذلك عكس الاعتقاد السائد، كما تم الإشارة إلى انخفاض معدل الضريبة الفعلية المحلية والأجنبية في الشركات متعددة الجنسية، بالإضافة إلى أن التغيرات في خصائص الشركات وانخفاض معدلات الضريبة الأجنبية لا تفسر إلا القليل من الانخفاض الكلي في معدل الضريبة الفعلي.

وبعد عرض الدراسات السابقة والتي تمثل الهدف منها في بحث العلاقة بين نوع الشركة (متعددة جنسية أم محلية) والتخطيط الضريبي، يمكن للباحث تلخيص ما توصلت إليه نتائج تلك الدراسات حيث توصلت دراسة Rego (2003) إلى أن الشركات متعددة الجنسية أكثر قدرة على القيام بممارسات التخطيط الضريبي بالمقارنة بالشركات المحلية، أما دراسة Chan and Mo (2002) فقد توصلت إلى أن الشركات الموجهة للتصدير والشركات التي تستخدم تكنولوجيا مرتفعة تزيد فيها تعديلات التدقيق الضريبي؛ بما يعني زيادة ممارسات التخطيط الضريبي في الشركات الموجهة للتصدير والشركات التي تستخدم تكنولوجيا مرتفعة بالمقارنة بالشركات الموجهة للسوق المحلي وكذلك الشركات غير المتطورة تكنولوجياً، في حين توصلت دراسة Klassen and Laplante (2012) إلى أن الشركات الأمريكية متعددة الجنسية أصبحت أكثر نشاطاً بخصوص تحويل الأرباح خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى النقيض توصلت دراسة Dyreng et al (2016) إلى انخفاض معدل الضريبة الفعلي في كل من الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية بنفس المعدل تقريباً؛ بما يعني أن الانخفاض في معدلات الضريبة الفعلية لا يتركز فقط في الشركات متعددة الجنسية.

يتضح من العرض السابق اختلاف نتائج الدراسات السابقة ، وكذلك اختلاف بيئة التطبيق الأمر الذي يستدعي اختبار العلاقة بين نوع الشركة والتخطيط الضريبي في البيئة المصرية.

٢/ الدراسات التي تناولت العلاقة بين التسوق بالاتفاقيات الضريبية والتخطيط الضريبي:

تمثل الهدف من تناول دراسات هذه المجموعة في بحث كيفية تأثير العمليات الأجنبية التي يتم ممارستها في الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة – الجنات الضريبية - على معدلات الضريبة الفعلية في الشركات متعددة الجنسية، ومن ثم فقد تمثل الهدف من دراسة ***Dyreng et. al (2012)*** والتي اعتمدت على عينة مكونة من ١١٠٧٧ مشاهدة لعدد ٢٠٦٧ شركة أمريكية متعددة جنسية وتم الحصول على البيانات من قاعدة COMPUSTAT عن الفترة من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٩، وتمثل الهدف من هذه الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال التالي وهو أين تقوم الشركات متعددة الجنسية بممارسات

إدارة الأرباح؟، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على أساليب الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى تحليل الانحدار الأساسي، وكذلك طريقة المربعات الصغرى OLS، حيث ساهمت هذه الدراسة بإضافة جانب لإدارة الأرباح وهو أثر الانتشار الجغرافي للشركات التابعة الأجنبية للشركات الأمريكية متعددة الجنسية على ممارسات إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة الأرباح على المستوى الكلي للشركات متعددة الجنسية تقل عندما تكون هناك نسبة عالية من الشركات التابعة تقع في دول تتسم بصرامة القوانين ويظهر ذلك واضحاً في الدخل الأجنبي؛ وبمعنى أخر تنخرط الشركات متعددة الجنسية التي لها فروع أجنبية في دول لديها تشريعات ضريبية ضعيفة بصورة كبيرة في ممارسات إدارة الأرباح ويظهر هذا في الدخل الأجنبي. كما تقوم الشركات متعددة الجنسية التي تحقق أرباحاً كبيرة بممارسات إدارة الأرباح وخاصة في حالة وجود فروع لها في ما يُعرف بدول الجنات الضريبية نظراً لأنها توفر التعتيم اللازم مما يساعد على القيام بممارسات إدارة الأرباح.

أما دراسة ***Dyreng and Lindsey (2009)*** فقد تمثل الهدف منها في بحث كيفية تأثير العمليات الأجنبية على معدلات الضريبة في الشركات متعددة الجنسية الأمريكية، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد اعتمدت على عينة مكونة من جميع الشركات متعددة الجنسية التي لا يقل إجمالي أصولها عن ١٠ مليون دولار الموجودة على قاعدة بيانات COMPUSTATعن الفترة من ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٧، كما تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار. هذا، وقد خلصت الدراسة إلى أنه ينخفض العبء الضريبي العالمي في المتوسط بمقدار ما يقرب من ١.٥% في الشركات الأمريكية التي لديها عمليات أجنبية جوهرية على الأقل في واحدة من دول الجنات الضريبية مقارنة بالشركات الأمريكية التي ليس عمليات أجنبية جوهرية في واحدة على الأقل من دول الجنات الضريبية، كما تواجه الشركات الأمريكية - سواء تلك التي لديها عمليات أجنبية في دول الجنات الضريبية أم لا – معدل ضريبة فيدرالية حالية ٤.٤% على الدخل الأجنبي، وأخيراً فإن الشركات الأمريكية التي لديها عمليات في بعض دول الجنات الضريبية يرتفع لديها معدل الضريبة الفيدرالية على الدخل الأجنبي مقارنة بالشركات الأخرى.

بينما اهتمت دراسة ***Markle and Shackelford (2014)*** باختبار أثر اختلاف النظم الضريبية للدول على معدل الضريبة الفعلي العالمي، وذلك لعدد ٩٠٢٢ شركة متعددة جنسية من ٨٧ دولة عن الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١١، وقد تم تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- على الرغم من الاستثمارات الضخمة في التخطيط الضريبي من أجل استغلال الاختلافات في النظم الضريبية بين الدول، إلا أن قرار اختيار مواقع أو مقر الشركة الأم أو الشركات التابعة يُعد محدداً رئيسياً لمعدل الضريبة الفعلي العالمي World Wide Effective Tax Rate، ويختلف هذا المعدل من شركة لأخرى بسبب اختلاف موقع الشركة الأم بين الدول المختلفة. على سبيل المثال يؤدي جعل المقر الرئيسي للشركة في اليابان بدلاً من سنغافورة إلى ارتفاع في معدل الضريبة الفعلي بنسبة ١٧%، وبصفة عامة يتضح اختلاف معدل الضريبة الفعلية بين الشركات متعددة الجنسية وهذا يستحق المزيد من البحث والتحقيق.
- عادة ما ينخفض معدل الضريبة الفعلي قليلاً عندما تدخل الشركات متعددة الجنسية ملاذاً ضريبياً للمرة الأولى.
- يختلف الأثر الضريبي للدخول إلى دولة معينة من خلال شركة تابعة اعتماداً على ما إذا كانت الشركة التابعة شركة مالية أم تشغيلية.

في حين تمثل الهدف من دراسة ***Kim and Li (2014)*** في بحث كيفية تأثير قيام الشركات متعددة الجنسية بإنشاء كيان خارجي في دولة أجنبية على تخفيض التكاليف، وذلك من خلال مراكز مالية خارجية (Offshore Financial Centers (OFCs.ولتحقيق هذا الهدف فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات OSIRIS International Data Base والتي تحتوي على بيانات لأكثر من ٦٠٠٠٠ شركة من أكثر من ١٣٠ دولة، وباستخدام أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار لعينة مكونة من٩٨٧ شركة من ١٤ دولة لها مراكز مالية خارجية بإجمالي عدد مشاهدات ٤٨٩٧ مشاهدة وذلك عن الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٩ مقارنةً بعينة مكونة من ٢٧٨٧ شركة من ١٩ دولة ليس لديها مراكز مالية خارجية وذلك بإجمالي عدد مشاهدات ١٧٦٠٩ مشاهدة عن نفس الفترة. بالإضافة إلى ذلك فقد تمت مقارنة عينة مكونة من الشركات الأمريكية والبريطانية بلغت ١٠٩١ شركة لها مراكز مالية خارجية بإجمالي عدد مشاهدات ٦١٢٨ مشاهدة عن الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٩ بعينة مكونة من ٢٠٩٥ شركة أمريكية وبريطانية ليس لديها مراكز مالية خارجية بإجمالي عدد مشاهدات ١٣٢٤٦ مشاهدة عن نفس الفترة. هذا، وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن الشركات متعددة الجنسية والتي لديها مراكز مالية خارجية تمارس استراتيجيات تخطيط ضريبي متعسف سواء كان المركز المالي الخارجي في شكل شركة أم أو شركة تابعة، كما تتسم المعاملات التجارية في الدول التي يتم فيها إنشاء مثل هذه المراكز المالية بالسرية إلى جانب المرونة وضعف إنفاذ القانون وكذلك معدلات الضريبة المنخفضة والتي تكاد تقترب من الصفر، بالإضافة إلى انخفاض خطر التقاضي، كما تتمتع

الشركات التي يتم إنشاءها في هذه الدول ليس فقط بالحوافز الضخمة المقدمة لها ولكن أيضاً تقديم الفرص والوسائل لتبني سياسات إفصاح مبهمة وغير كافية تساعد على إدارة متعسفة للربح المحاسبي تؤدي إلى غش ضريبي.

بينما تمثل الهدف من دراسة ***Markle and Shackelford (2012)*** في اختبار مدى تأثير الموطن الضريبي للشركة الأم على الالتزام الضريبي للشركات متعددة الجنسية، ولتحقيق الهدف من البحث فقد قام الباحث بتحليل عينة مكونة من ١١٦٠٢ شركة بإجمالي عدد مشاهدات ٢٨٣٤٣ مشاهدة وذلك من ٨٢ دولة عن الفترة من عام ١٩٨٨ وحتى عام ٢٠٠٩، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- ارتفاع معدل الضريبة الفعلي للشركات متعددة الجنسية التي يتواجد مقرها الرئيس في دول ذات معدلات ضريبية مرتفعة، وذلك مقارنة بالشركات التي يتواجد مقرها الرئيس في دول ذات معدلات ضريبية منخفضة؛ حيث تواجه الشركات متعددة الجنسية التي يتواجد مقرها الرئيس في اليابان أعلى معدل ضريبة فعلي يليها الولايات المتحدة الأمريكية ثم فرنسا وألمانيا.
- ينخفض معدل الضريبة الفعلي بشكل ملحوظ في الشركات متعددة الجنسية التي يتواجد مقرها الضريبي في أحد دول الجنات الضريبية.
- يرتفع معدل الضريبة الفعلي في الشركات متعددة الجنسية مقارنة بنظيرتها المحلية وذلك في بعض الدول، ويحدث العكس في البعض الأخر.
- يختلف معدل الضريبة الفعلي على نطاق واسع عبر الصناعات حيث يرتفع في قطاعات البناء والتشييد والتجارة، وذلك مقارنة بالشركات التي تعمل في الأصول غير الملموسة والبرمجيات والأدوية.
- يرتفع معدل الضريبة الفعلي في الشركات متعددة الجنسية التي تقوم بإنشاء شركات تابعة لها في الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة، وذلك بالمقارنة بإنشاء الشركات التابعة في دول ذات معدلات ضريبية منخفضة؛ حيث تستطيع الشركات الأمريكية متعددة الجنسية تخفيض معدل الضريبة الفعلي من خلال إنشاء شركات تابعة في دول الجنات الضريبية مثل سنغافورة أو ايرلندا، وينتج عن ذلك انخفاض معدل الضريبة الفعلي النقدي بمعدل يقترب من ٢%.

وبعد عرض الدراسات السابقة والتي تمثل الهدف منها في بحث العلاقة بين التسوق بالاتفاقية الضريبية والتخطيط الضريبي في الشركات متعددة الجنسية، يمكن للباحث تلخيص ما توصلت إليه تلك الدراسات حيث تشابهت نتائج تلك الدراسات في انخفاض معدل الضريبة الفعلي العالمي في الشركات متعددة الجنسية التي لديها عمليات أجنبية

جوهرية في دولة واحدة على الأقل من دول الجنات الضريبية، بينما تنوعت بيئة تطبيق تلك الدراسات وإن كان يغلب عليها أنها دول متقدمة.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسية لديها أنشطة جوهرية في دول متعددة حول العالم، ومن ثم تستطيع الحصول على مزايا ضريبية أكثر من الشركات الأخرى، إلا أنه وعلى النقيض من ذلك فإن نوع الشركة وخصائصها لا يفسر إلا قدراً ضئيلاً من التغير في معدل الضريبة، كما أن هناك ندرة في الدراسات المحاسبية؛ ومن ثم يرى الباحث أن ذلك يستدعي اختبار تأثير العمليات الأجنبية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية في دول الجنات الضريبية – التسوق بالاتفاقية الضريبية – على التخطيط الضريبي وذلك في البيئة المصرية ومن منظور محاسبي ومن ثم يقترح الباحث الفرض التالي:

الفرض الأول (H_1): تؤثر استراتيجية التسوق بالاتفاقيات الضريبية (نوع الشركة) تأثيراً إيجابياً على التخطيط الضريبي.

المجموعة الفرعية الثانية: الدراسات التي تناولت العلاقة بين التمويل بالديون والتخطيط الضريبي:

تمثل الهدف من تناول هذه الدراسات في اختبار دور التمويل بالديون الداخلية في الشركات متعددة الجنسية في تحويل الأرباح إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة، وفي هذا الصدد استخدمت دراسة ***Buettner and Wamser (2013)*** بيانات شركات ألمانية متعددة جنسية تعمل في ١٤٠ دولة حول العالم، وذلك بهدف إثبات أن الشركات متعددة الجنسية تستخدم التمويل بالديون بشكل كبير وذلك كوسيلة لتحويل الأرباح، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم الاعتماد على عينة مكونة ٤٤٧٩ شركة وذلك بإجمالي عدد مشاهدات ١٢٨٨٩٢ مشاهدة عن الفترة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٥، وقد تم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار، وكانت أهم نتائج الدراسة أن معدلات الضريبة في الدول المضيفة يؤثر بشكل كبير على استخدام التمويل بالديون الداخلية داخل الشركات متعددة الجنسية، وهذا يؤكد على أن استخدام التمويل بالديون يكون بهدف تحويل الأرباح الخاضعة للضريبة إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة.

أما دراسة ***Egger et al. (2014)*** فقد اعتمدت على Micro database Direct Investment والمقدمة من البنك المركزي الألماني والتي تتضمن معلومات عن كافة الشركات الأجنبية المنتشرة في دول العالم المختلفة والتي تتبع الشركات الألمانية متعددة الجنسية، وذلك بهدف بحث كيفية قيام الشركات متعددة الجنسية بتوزيع الموارد المالية على فروعها وشركاتها التابعة حول العالم وذلك من خلال التمويل بالديون الداخلية، ولتحقيق

هدف الدراسة تم الاعتماد على a Fractional response Model وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع معدل الضريبة القانوني في البلد المضيف بمعدل ١% يرتبط بارتفاع نسبة الديون الداخلية إلى رأس المال بمعدل ٠.٩٢% في الشركات التابعة المقترضة، كما أن تخلف القطاع المالي وانخفاض الجودة المؤسسية (القوانين – معايير المحاسبة – مبادئ الحوكمة) في البلد المضيف يرتبط ارتباطاً ايجابياً مع نسبة الديون الداخلية إلى رأس المال في الشركات التابعة المقترضة، بالإضافة إلى أن العوامل الخاصة بحالة ندرة الموارد، ووجود اختلافات في مستوى تطور القطاع المالي ، ومستوى الجودة المؤسسية (حتى وفي حالة غياب الاختلافات الضريبية) بين الدول ومواقع الوحدات التابعة للشركات متعددة الجنسية تولد الحافز لإعادة توزيع رأس المال بين هذه الوحدات بهدف الوصول للاستخدام الكفء لهذه الموارد المالية النادرة ويتحقق ذلك من خلال القروض الداخلية.

واعتماداً على قاعدة بيانات Micro-Level dataset والتي يُطلق عليها أيضاً the Midi data base، والتي تتضمن معلومات عن هيكل رأس مال الشركات متعددة الجنسية بما فيها موقف الديون الداخلية لجميع الشركات التابعة، فقد تمثل الهدف من دراسة ***Møen et al. (2011)*** في الإجابة على السؤال التالي: هل تعتمد الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسية على التمويل بالديون الداخلية من الشركة الأم أم من التمويل بالديون الخارجية؟، ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة فقط من الشركات الألمانية متعددة الجنسية وشركاتها التابعة التي تعمل في أوروبا؛ وتتكون العينة من ٨١٩١ شركة تابعة لعدد ٣٦٦٠ شركة أم ألمانية متعددة جنسية تعمل في أوروبا، وذلك بإجمالي عدد مشاهدات بلغ٣٣٨٥٧ مشاهدة، وذلك عن الفترة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٦، وقد تم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط وتحليل الانحدار، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستراتيجية المثلى لتحويل الديون هي تلك التي تعتمد على كل من التوزيع المشترك للديون الداخلية والخارجية بين الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسية والتي تعمل في دول تختلف فيما بينها في معدلات الضريبة وكذلك المعاملة الضريبية لفوائد القروض؛ بما يعني أنه فيما يتعلق بتحويل الديون الدولية تتساوى تقريباً أهمية التمويل بالديون سواء من مصدر خارجي (التمويل بالديون الخارجية) أو من مصدر داخلي (التمويل بالديون الداخلية)، كما أن تحويل الديون الداخلية الدولية يتحدد من خلال الفرق بين معدل الضريبة المحلية ومعدل الضريبة الأدنى للشركة التابعة داخل المجموعة، بالإضافة إلى أن حوالي ٤٠% من أسباب استخدام التمويل بالديون يرجع إلى تحقيق وفورات ضريبية وذلك بالنسبة لكل من الشركات المحلية أو متعددة الجنسية و ٦٠% يرجع إلى التمويل بالديون الداخلية الدولية.

في حين أن دراسة ***Huizinga et al. (2008)*** قد اعتمدت على قاعدة بيانات Amadeus data bases والتي تم تجميعها بواسطة Bureau Van Dijk، والتي تتضمن بيانات محاسبية عن الشركات الأوروبية وهياكل ملكياتها بما يساعد في تحديد الشركات التابعة المحلية وتلك التي تقع في دول أجنبية. وتمثل الهدف من الدراسة في بحث حساسية هيكل رأس مال الشركات متعددة الجنسية تجاه الضرائب، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على عينة مكونة من ١٩٠٩٨ شركة مقسمة إلى ٥٧٩١ شركة أم بإجمالي عدد مشاهدات ٣٨٧٣٦ مشاهدة و ١٣٣٠٧ شركة تابعة بإجمالي عدد مشاهدات ٩٠٥٩٩ مشاهدة وذلك عن الفترة من عام١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٣وذلك في ٣٢ دولة أوروبية، وقد تم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية للشركات تعتمد على معدلات الضريبة المحلية وكذلك اختلاف معدلات الضريبة بين الدول؛ بما يعني أن هناك علاقة بين معدل الضريبة في الدولة التي تنتمي إليها الشركة التابعة متعددة الجنسية ومستوى الديون.

أما دراسة ***Schjelderup (2016)*** فقد تمثل الهدف منها في نقد وتحليل الأبحاث السابقة والتي اهتمت بالتمويل بالديون داخل شركات المجموعة وإضافة معرفة جديدة خاصة بسلوك الشركات متعددة الجنسية تجاه استخدام التمويل بالديون، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- تمتلك الشركات متعددة الجنسية حوافز إضافية لاستخدام التمويل بالديون وذلك عن طريق استغلال اختلاف النظم الضريبية في الدول التي تعمل فيها؛ ومن ثم تزداد حساسية الضرائب تجاه الديون في الشركات متعددة الجنسية مقارنةً بالشركات المحلية.
- يزداد حافز الشركة الأم على تمويل الشركات التابعة الأجنبية في حالة ما إذا كان معدل الضريبة لديها منخفض عن معدل الضريبة للشركات التابعة الأجنبية.
- تزيد نسبة الديون إلى الأصول في الشركات التابعة التي تزيد فيها معدلات الضريبة بما ينتج عنه زيادة مصروف فوائد القروض والتي تُعد من المصروفات واجبة الخصم عند حساب الضريبة.
- هناك مجموعة من العوامل غير الضريبية والتي تؤثر على قرار اختيار مواقع الديون في الشركات متعددة الجنسية.

وبعد عرض الدراسات السابقة والتي تمثل الهدف منها في بحث العلاقة بين التمويل بالديون والتخطيط الضريبي في الشركات متعددة الجنسية، يمكن للباحث تلخيص ما توصلت إليه تلك الدراسات حيث تشابهت نتائج تلك الدراسات في أن التمويل بالديون الداخلية أو الخارجية في الشركات متعددة الجنسية يكون بهدف تحويل الأرباح من الدول

ذات المعدلات الضريبية المرتفعة إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة، كما أن هناك ندرة في الدراسات المحاسبية، وكذلك تنوعت بيئة تطبيق تلك الدراسات وإن كان يغلب عليها أنها دول متقدمة، وذلك يستدعي اختبارها في البيئة المصرية وذلك من منظور محاسبي ومن ثم يقترح الباحث الفرضين التاليين:

الفرض الثاني(H_2): تؤثر استراتيجية التمويل بالديون في الشركات المصرية تأثيراً إيجابياً على التخطيط الضريبي.

الفرض الثالث(H_3): تؤثر استراتيجية التمويل بالديون في الشركات متعددة الجنسية على التخطيط الضريبي.

المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة.

تمثل الهدف من تناول هذه المجموعة من الدراسات في محاولة الإجابة على التساؤل التالي لماذا تقوم الشركات بصفة عامة والشركات متعددة الجنسية بصفة خاصة بممارسات التخطيط الضريبي سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي؟؛ أو بمعنى أخر ما هي الأسباب التي تدفع الشركات للقيام بممارسات التخطيط الضريبي؟.

وفي هذا الصدد تمثلت أهداف ***دراسة Song and Tucker (2008)*** في بحث العلاقة بين احتياطي الضرائب وقيمة الشركة قبل وبعد إصدار التفسير رقم ٤٨ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي تحت عنوان "المحاسبة عن ضرائب الدخل غير المؤكدة"، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على عينة مكونة من ٢٧٣ شركة صناعية عن الفترة من ٢٠٠٥ وحتى الربع الثاني من عام ٢٠٠٧ اعتماداً على قاعدة بيانات COMPUSTAT، بالإضافة إلى اعتماد الباحث على أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار، وقد توصلت الدراسة إلى:

- تقوم الشركات التي تتمتع بالخصائص التالية (كبر الحجم – الربحية المرتفعة – ارتفاع المصروفات العمومية والإدارية) بتكوين احتياطي ضرائب أكبر من الشركات الأخرى، بالإضافة إلى وجود علاقة بين قيمة احتياطي الضرائب والأنشطة التي تمارسها الشركات في دول الجنات الضريبية.
- توجد علاقة موجبة بين احتياطي الضرائب وقيمة الشركة، حيث أن قيمة احتياطي الضرائب محدد هام ومؤثر في تعظيم قيمة الشركة بسبب إمكانية استخدامه من قبل الإدارة سواء لزيادة الأرباح أو تمهيد الأرباح عبر الزمن.
- توسعت الشركات الأكثر ربحية والتي تقوم بتكوين احتياطي ضرائب بقيمة كبيرة في استخدام الديون وذلك في خلال العامين السابقين للإلزام بتطبيق التفسير رقم ٤٨.

أما ***دراسة Desai and Dharmapala (2009)*** فقد تمثل الهدف منها في محاولة الإجابة على السؤال التالي وهو هل تؤدي أنشطة التجنب الضريبي إلى تحقيق مصالح حملة الأسهم؟، وفي سبيل الإجابة على هذا السؤال فقد قام الباحث بتطبيق أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى على عينة مكونة من ٨٦٢ شركة عن الفترة من ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠١ بإجمالي عدد مشاهدات بلغ ٤٤٩٢ مشاهدة ، وتم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات CDA/Spectrum Database، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية هي تؤدي حوكمة الشركات الجيدة إلى زيادة تأثير التجنب الضريبي على قيمة الشركة.

بينما تمثل الهدف من ***دراسة Ayers et. al (2011)*** في اختبار ما إذا كان الفرق بين مصروف ضريبة الدخل من واقع التقارير المالية وضريبة الدخل المدفوعة (التأجيل الضريبي عن العام الحالي) يرتبط بتغيرات في عوائد السوق وكذلك الأرباح المستقبلية، ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمد الباحث على أساليب الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى معامل الارتباط على عينة مكونة من ٥٦٢٩٩ شركة عن الفترة من ١٩٨٧ وحتى عام ٢٠١٠ وتوصلت الدراسة إلى:

- وجود ارتباط بين التأجيل الضريبي للعام الحالي وبين كل من ربحية الشركة في العام التالي وكذلك عوائد الأسهم بما ينعكس في النهاية على قيمة الشركة.
- تزداد علاقة الارتباط في حالة الشركات التي يزيد فيها فرص الاستثمار أي الشركات التي لديها القدرة على تحقيق وفورات ضريبية نقدية تستخدمها في الإنتاج، ويقل الارتباط في حالة ضعف هيكل الحوكمة لهذه الشركات.

في حين تمثل هدف ***دراسة McCarty (2012)*** في اختبار العلاقة بين المخاطر الضريبية الناتجة عن ممارسات التخطيط الضريبي وقيمة الشركات، ولتحقيق هدف الدراسة فقد شملت عينة الدراسة ٢٠٦٦ شركة عن الفترة من ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١١ بإجمالي عدد مشاهدات بلغ ٥٩٥٢ مشاهدة وذلك لاختبار الفرض الأول، أما بالنسبة للفرض الثاني بلغت عينة الدراسة ١٤٩٦ شركة بإجمالي عدد مشاهدات ٣٥٤٧ مشاهدة، وتم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات CRSP-COMPUSTAT Merged Database، كما اعتمد الباحث على أساليب الإحصاء الوصفي ومعامل الارتباط والانحدار، وتوصلت الدراسة إلى:

- تؤدي أنشطة التخطيط الضريبي إلى زيادة فرص تحقيق وفورات ضريبية مرتفعة بما ينعكس على زيادة صافي الأرباح بعد سداد الضريبة.

- تأخذ العلاقة بين المخاطر الضريبية وقيمة الشركة شكل منحنى مقعر؛ بما يعني أن قيمة الشركة تزداد بمعدل متناقص بزيادة المخاطر الضريبية الناتجة عن استراتيجيات التخطيط الضريبي وذلك حتى الوصول إلى نقطة المستوى الأمثل بعدها فإن أي زيادة في المخاطر الضريبية تؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة.

أما ***دراسة Kutcher et al. (2012)*** فقد تمثل الهدف منها في اختبار أثر اختلاف معدلات الضريبة بين الدول على قيمة الشركات متعددة الجنسية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولتحقيق هدف الدراسة فقد بلغت عينة الدراسة ١٢٧٤ شركة بإجمالي عدد مشاهدات ٤٥٣٢ مشاهدة عن الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٦، وتم الحصول على البيانات من Multinational COMPUSTAT Firms Listed On (NYSE, AMEX, And NASDAQ).

كما قام الباحث بالاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى تحليل الانحدار، وتوصلت الدراسة إلى:

- تؤدي الشركات الأمريكية متعددة الجنسية أعمالها في الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة عن الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة التدفقات النقدية ومن ثم تعظيم العائد على الاستثمار بعد سداد الضريبة.
- يؤدي اختلاف الأعباء والتكاليف الضريبية إلى اختلاف قيمة الشركات.

في حين قامت ***دراسة Jacob and Schutt (2015)*** باختبار العلاقة بين أنشطة التجنب الضريبي وتقدير قيمة الشركة، وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمد الباحث على عينة مكونة من٢٨٢٠ شركة وذلك في الفترة من ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠١٠، حيث بلغ إجمالي عدد المشاهدات ١٤٢٩١ مشاهدة، وتم الحصول على البيانات من **COMPUSTAT And CSRP Database**، كما اعتمد الباحث على أساليب الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى تحليل الانحدار، وتوصلت أهم نتائج الدراسة في أن ممارسات التخطيط الضريبي تؤدي إلى تقوية العلاقة بين صافي الأرباح قبل الضريبة وقيمة الشركة، بالإضافة إلى وجود تأثير كبير لصافي الأرباح قبل الضريبة على قيمة الشركة في ظل وجود تخطيط ضريبي فعال، والعكس صحيح حيث تنخفض قوة العلاقة بين صافي الأرباح قبل الضريبة وقيمة الشركة في حالة وجود تخطيط ضريبي ضعيف؛ بما يعني أنه لا توجد علاقة مباشرة بين ممارسات التخطيط الضريبي وقيمة الشركات.

بينما ***دراسة Neuman (2014)*** فقد هدفت إلى اختبار أثر الممارسات والحوافز الإدارية على اختيار الاستراتيجية الضريبية للشركة، وقام الباحث بالاعتماد على عينة مكونة من ٤٦٦٨ مشاهدة تمثل ١١٣٧ شركة عن الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠،

وتم الحصول على البيانات من: COMPUSTAT, CRSP, Execucomp, Audit Analytics, and Risk Metrics Databases، كما قام الباحث باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى تحليل الارتباط والانحدار، حيث قامت الدراسة باختبار نوعين من الاستراتيجيات الضريبية حيث تتمثل الاستراتيجية الأولى في تحقيق مدفوعات ضريبية مناسبة عبر الزمن، في حين تهدف الاستراتيجية الثانية إلى الوصول إلى أقل مدفوعات ضريبية ممكنة وتوصلت الدراسة إلى:

- تطبق الشركات الاستراتيجية الأولى في حالة وجود ارتباط بين حوافز المديرين والتغيرات في أسعار أسهم الشركة بينما تتبنى الشركة الاستراتيجية الثانية في حالة وجود ارتباط بين حوافز المديرين والتغيرات في عائد سهم الشركة.

- تحديد الحوافز والممارسات الإدارية تؤثر في اختيار الاستراتيجية الضريبية حيث يقدم نظرة ثاقبة حول كيفية تشجيع الشركات لممارسات التخطيط الضريبي بهدف تحسين قيمة الشركة، ومن ثم تُعد الحوافز الإدارية من أهم العوامل المؤثرة في اختيار الاستراتيجية الضريبية والتي تؤدي إلى التأثير على قيمة الشركة.

أما ***دراسة Inger (2013)*** فقد تمثل الهدف في دراسة مدى تأثير استراتيجيات التجنب الضريبي على قيمة الشركة؛ أو بمعنى أخر هل تختلف العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة الشركة باختلاف الآلية المستخدمة في التجنب الضريبي؟، ولتحقيق هدف الدراسة فقد قام الباحث بالاعتماد على عينة الدراسة ٤٥٣ شركة عن الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠١٠ بإجمالي عدد مشاهدات وصل إلى ٥٨١٨ مشاهدة، وتم الحصول على البيانات من مواقع الشركات على الإنترنت بالإضافة إلى EDGER DATABASE, COMPUSTAT, EXECUTIVE COMPENSATION DATA FROM EXECUCOMP, AND 10-K FILING DATES FROM AUDIT ANALYTICS ARE UTILIZED FOR VALUATION AND CONTROL VARIABLES.

وبالاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي ومعامل الارتباط والانحدار تمثلت أهم نتائج الدراسة في:

- يرتبط التجنب الضريبي باستخدام خيارات الأسهم إيجابياً مع قيمة الشركة ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض المخاطر الضريبية الناتجة عن التجنب الضريبي باستخدام هذا الأسلوب من ناحية، وطبيعة الشفافية من ناحية أخرى.

- لا يرتبط التجنب الضريبي باستخدام الإهلاك المعجل مع قيمة الشركة ويرجع السبب في ذلك إلى الطبيعة المؤقتة لهذه المنافع الضريبية بالإضافة إلى قلق المستثمرين بشأن الضرائب الضمنية المرتبطة بحوافز الإهلاك المعجل.
- يرتبط التجنب الضريبي باستخدام تأجيل الضريبة على الأرباح الأجنبية سلبياً مع قيمة الشركة.
- تأثير التجنب الضريبي على قيمة الشركة يختلف وذلك في ضوء المخاطر الضريبية الناشئة عن ممارسات التجنب الضريبي.

في حين اعتمدت ***دراسة Rashid et al. (2014)*** على عينة مكونة من ١٢٣ شركة من الشركات المدرجة ببورصة ماليزيا عن الفترة من ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠١٢، وذلك لبحث التأثير المحتمل لممارسات التجنب الضريبي على القيمة السوقية للشركات المدرجة ببورصة ماليزيا، وبالاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي ومعامل الارتباط توصلت الدراسة إلى:
- تؤثر مستويات إعداد التقارير الضريبية على القيمة السوقية للشركات في الأسواق المالية.
- هناك احتمال لحدوث الغش الضريبي في ظل استراتيجيات المحاسبة الإبداعية.
- قد تكون استراتيجيات التخطيط الضريبي المتعسف بمثابة إشارات حمراء لأنشطة الغش المالي.

أما ***دراسة عبد الرؤوف (٢٠١٢)*** فقد تمثل الهدف منها في قياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري، وحتى يمكن للباحث تحقيق الهدف من الدراسة فقد قام باستخدام قائمة الاستقصاء كأسلوب لجمع البيانات، حيث قام بتوزيع ٧٥ استمارة، شملت ١٥ استمارة للأكاديميين من أساتذة المراجعة والضرائب، و ٣٠ استمارة لمراقبي الحسابات ومستشاري الضرائب، بالإضافة إلى ٣٠ استمارة لشركات العينة والتي اختارها الباحث لعدد ١٠ شركات وهم الأكثر تداولاً في سوق المال عام ٢٠١١، قام الباحث باستبعاد ١٠ استمارات لأسباب مختلفة وقام الباحث بإجراء التحليل الإحصائي لعدد ٦٥ استمارة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وذلك من خلال حساب Alpha Cronbac، وأساليب الإحصاء الوصفي واختبار Kruskal-Wallis، وتحليل الارتباط والانحدار، وكذلك اختبار فيشر، وأخيراً اختبار Student. وقد توصلت الدراسة إلى:
- يؤثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات متمثل في (زيادة معدل نمو توزيعات الأسهم، وارتفاع القيمة السوقية لها) لشركات الاستثمار المتداول أسهمها في سوق المال المصري.

- يؤثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات متمثل في (ارتفاع مضاعف السهم وزيادة عدد مرات تداوله) لشركات الاستثمار المتداول أسهمها في سوق المال المصري.

وبعد عرض الدراسات السابقة والتي تمثل الهدف منها في بحث العلاقة بين التخطيط الضريبي الدولي وقيمة الشركات متعددة الجنسية، يمكن للباحث تلخيص ما توصلت إليه تلك الدراسات حيث تشابهت نتائج تلك الدراسات في اعتبار التخطيط الضريبي أحد أهم العوامل المؤثرة على قيمة الشركات، كما تشابهت تلك الدراسات في طريقة جمع البيانات من خلال البيانات الثانوية المفصح عنها بالتقارير المالية ما عدا دراسة ***عبد الرؤوف (٢٠١٢)*** والتي اعتمدت على قوائم الاستقصاء كأسلوب لجمع البيانات، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي بحثت هذه العلاقة على المستوى الدولي الأمر الذي يستدعي اختبار هذه العلاقة في البيئة المصرية، ومن ثم يقترح الباحث الفرض التالي:

الفرض الرابع (H_4): يؤثر التخطيط الضريبي الدولي تأثيراً إيجابياً على قيمة الشركات متعددة الجنسية.

الفرض الخامس (H_5): يؤثر التخطيط الضريبي تأثيراً إيجابياً على قيمة الشركات المصرية.

رابعاً: هدف البحث:

يتمثل هدف البحث الرئيس في قياس أثر ممارسات التخطيط الضريبي الدولي على قيمة الشركات متعددة الجنسية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باختبار أثر (التسوق بالاتفاقية الضريبية – التمويل بالديون – التمويل بالديون في الشركات متعددة الجنسية) على التخطيط الضريبي، وكذلك تم اختبار أثر التخطيط الضريبي الدولي على قيمة الشركات متعددة الجنسية، ولمزيد من التأكد حول علاقة التخطيط الضريبي بقيمة الشركات قام الباحث باختبار أثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركات المصرية المدرجة في مؤشر EGX 100.

خامساً: أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية العلمية في ندرة الدراسات السابقة العربية التي تناولت التخطيط الضريبي الدولي واقتصار الغالبية العظمى منها على أسعار التحويل، حيث تُعد الدراسة الحالية أول دراسة محاسبية باللغة العربية تتناول آليتي التسوق بالاتفاقية الضريبية والتمويل بالديون بين الشركات متعددة الجنسية وتوضيح كيفية التخطيط الضريبي من خلالهما، ومدى تأثيرهما على قيمة الشركات متعددة الجنسية. أما من الناحية العملية فللبحث

أهمية يستمدها من كونه مفيداً لأضلاع المنظومة الضريبية (المشرع الضريبي – الإدارة الضريبية – مراجع الحسابات وخبير الضرائب – الشركات).

سادساً: حدود البحث:

تم إعداد هذه الدراسة في ظل مجموعة من الحدود وهي:

- لن تتطرق الدراسة النظرية إلى آليات التخطيط الضريبي الدولي الأخرى مثل أسعار تحويل الأصول الملموسة وغير الملموسة، والإتاوات، وتوزيعات الأرباح، وكذلك المنشآت الدائمة وغيرها.
- تقتصر الدراسة على الشركات المصرية المدرجة في مؤشر EGX 100 خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٥.
- تقتصر الدراسة الحالية على مشكلات ضريبة الدخل دون التعرض إلى أنواع الضرائب الأخرى.

سابعاً: منهجية البحث:

يقوم الباحث باستخدام المنهج الاستنباطي والذي يقوم على اختبار النظرية القائمة ووضع الفروض القابلة للاختبار من خلال ما ورد في الدراسات السابقة المتخصصة في هذا المجال ومن ثم التوصل إلى النتائج؛ أي الانتقال من العام إلى الخاص.

حيث لا تهدف هذه الدراسة الحالية إلى بناء نظرية جديدة لتفسير العلاقة بين التخطيط الضريبي الدولي وقيمة الشركات متعددة الجنسية، وإنما تهدف إلى اختبار وجهات النظر القائمة في الأدب الأكاديمي والتي تفسر العلاقة بينهما لمعرفة أيهم يسود في البيئة المصرية، ولذلك يُعد المنهج الاستنباطي هو المنهج الملائم للإتباع في الدراسة الحالية.

ثامناً: خطة البحث:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لمتغيرات البحث.

١/٢: المقاييس الحديثة لتقييم أداء الشركات: الإدارة على أساس القيمة.

٢/٢: التخطيط الضريبي ماهيته وأهميته.

الفصل الثالث: دور التسوق بالاتفاقية الضريبية في اختيار مواقع الشركات الأجنبية وانعكاس ذلك على قيمة الشركات.

١/٣: مفهوم التسوق بالاتفاقية الضريبية.

٢/٣: العلاقة بين التسوق بالاتفاقية الضريبية والجنات الضريبية.
٣/٣: العلاقة بين التخطيط الضريبي الدولي والتسوق بالاتفاقية الضريبية في دول الجنات الضريبية.
٤/٣: العلاقة بين التسوق بالاتفاقية الضريبية والجنات الضريبية وقيمة الشركة.
٥/٣: طرق مكافحة التسوق بالاتفاقية الضريبية.

الفصل الرابع: أثر التمويل بالديون الداخلية على هيكل رأس مال الشركات متعددة الجنسية وانعكاس ذلك على قيمة الشركة.

١/٤: ماهية وأهداف التمويل بالديون الداخلية.
٢/٤: العلاقة بين التخطيط الضريبي الدولي والتمويل بالديون الداخلية.
٣/٤: العلاقة بين التخطيط الضريبي الدولي والمشتقات المالية والتمويل بالديون الداخلية في الشركات متعددة الجنسية.
٤/٤: العلاقة بين التخطيط الضريبي الدولي وهيكل رأس المال وقيمة الشركة.
٥/٤: طرق مكافحة التخطيط الضريبي المتعسف باستخدام التمويل بالديون.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية.

١/٥: منهجية الدراسة التطبيقية ونموذج البحث.
٢/٥: نتائج التحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة.

الخلاصة والنتائج والتوصيات:

قام الباحث في هذا البحث بقياس أثر التخطيط الضريبي الدولي على قيمة الشركات متعددة الجنسية، وفي سبيل الوصول لهذا الهدف الرئيس قام الباحث بإجراء تحليلين، حيث تمثل ***الأول*** في إجراء تحليل أساسي قام الباحث من خلاله باختبار أثر التمويل بالديون والتسوق بالاتفاقية الضريبية والتمويل بالديون في الشركات متعددة الجنسية على كل من معدل الضريبة الفعلي الحالي والمحاسبي، ثم بعد ذلك قام باختبار أثر كل من معدل الضريبة الفعلي الحالي والمحاسبي كمقاييس للتخطيط الضريبي على قيمة الشركات متعددة الجنسية، أما ***الثاني***، فقد تمثل في قيام الباحث بإجراء تحليلي إضافي حيث قام الباحث بقياس أثر التخطيط الضريبي مقاساً بكل من معدل الضريبة الفعلي الحالي والمحاسبي على قيمة الشركات المصرية المدرجة على مؤشر EGX 100 وذلك عام ٢٠١٥ بهدف المزيد من التأكد حول صحة نتائج الدراسة، وعلى ضوء ذلك فقد اشتمل البحث على الفصول التالية:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة، حيث قام الباحث في هذا الفصل بعرض مقدمة البحث، وكذلك المشكلة البحثية، وصولاً إلى عرض الدراسات السابقة ومنها استنتج الباحث

فروض البحث، وبعد ذلك قام الباحث بتوضيح أهمية البحث وأهدافه وكذلك المنهجية التي اتبعها الباحث لتحقيق أهداف البحث.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمتغيرات البحث، حيث قام الباحث بتقسيم هذا الفصل إلى جزأين رئيسين، حيث تناول الجزء الأول مفهوم القيمة من منظور مالي، والعوامل المؤثرة على قيمة الشركات، وكذلك الإدارة على أساس القيمة، بالإضافة إلى مؤشرات قياس قيمة الشركات. أما الجزء الثاني فقد استعرض فيه الباحث مفهوم التخطيط الضريبي، وكذلك المفاهيم ذات الصلة بالتخطيط الضريبي، بالإضافة إلى أهداف واستراتيجيات التخطيط الضريبي.

الفصل الثالث: دور التسوق بالاتفاقية الضريبية في اختيار مواقع الشركات الأجنبية وانعكاس ذلك على قيمة الشركة، حيث تناول الباحث في هذا الفصل مفهوم التسوق بالاتفاقية الضريبية، والعلاقة بين التسوق بالاتفاقية الضريبية والجنات الضريبية، وكذلك العلاقة بين التخطيط الضريبي الدولي والتسوق بالاتفاقية الضريبية في دول الجنات الضريبية، بالإضافة إلى العلاقة بين التسوق بالاتفاقية الضريبية والجنات الضريبية وقيمة الشركة، وأخيراً ونظراً لخطورة التسوق بالاتفاقية الضريبية على الحصيلة الضريبية للدول فقد تناول الباحث في الجزء الأخير من هذا الفصل طرق مكافحة التسوق بالاتفاقية الضريبية.

الفصل الرابع: أثر التمويل بالديون الداخلية على هيكل رأس مال الشركات متعددة الجنسية وانعكاس ذلك على قيمة الشركة، حيث تناول الباحث ماهية وأهداف التمويل الداخلية، والعلاقة بين التخطيط الضريبي الدولي والتمويل بالديون الداخلية، وكذلك العلاقة بين التخطيط الضريبي الدولي والمشتقات المالية والتمويل بالديون الداخلية في الشركات متعددة الجنسية، بالإضافة إلى العلاقة بين التخطيط الضريبي الدولي وهيكل رأس المال وقيمة الشركة، وأخيراً ونظراً لخطورة التمويل بالديون على الحصيلة الضريبية للدول فقد تناول الباحث في الجزء الأخير من هذا الفصل طرق مكافحة التخطيط الضريبي المتعسف باستخدام التمويل بالديون.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية، حيث تناول الباحث دراسة تطبيقية قام من خلالها بإجراء تحليل أساسي لاختبار فروض الدراسة وقد اعتمد الباحث على عينة من المشاهدات بلغت ٣٢٢ مشاهدة للشركات المدرجة في مؤشر EGX 100 عام ٢٠١٥، وذلك لقياس أثر التمويل بالديون والتسوق بالاتفاقية الضريبية والتمويل بالديون في الشركات متعددة الجنسية على التخطيط الضريبي، كما قام الباحث بإجراء دراسة على ٦٩ مشاهدة لعينة من الشركات متعددة الجنسية وذلك لاختبار أثر التخطيط الضريبي الدولي على قيمة الشركات

متعددة الجنسية. كما قام الباحث بإجراء تحليل إضافي على الشركات المدرجة في مؤشر EGX 100 عام ٢٠١٥ بهدف قياس أثر ممارسات التخطيط الضريبي على قيمة الشركات بصفة عامة.

وقد توصل الباحث من خلال الدراسة النظرية إلى ما يلي:

١- تُعتبر الضرائب واحدة من أهم المتغيرات المؤثرة على قيمة الشركات، وذلك بسبب تأثيرها على معدل العائد بعد سداد الضريبة إلا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار تأثير التخطيط الضريبي على السنوات القادمة.

٢- تدرس الشركات متعددة الجنسية - في الدولة الأم - النظم الضريبية للدول المختلفة بهدف اختيار أفضل المواقع التي تعمل فيها؛ ومن ثم تحويل الأرباح إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة، وتحويل التكاليف إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة.

٣- تقوم الشركات متعددة الجنسية بدراسة شبكة الاتفاقيات الضريبية بهدف الحصول على مزايا الاتفاقيات الضريبية، وذلك عن طريق إنشاء كيانات بدون وجود أنشطة اقتصادية حقيقية وذلك لمجرد الاستفادة من انخفاض معدل الضريبة المستقطعة من المنبع أو الإعفاء منها.

٤- تعتمد الشركات متعددة الجنسية على التسوق بالاتفاقية الضريبية بهدف جعل مصدر الدخل يتحقق في دولة تفرض الضريبة بمعدلات منخفضة أو لا تفرض ضريبة على الإطلاق، وذلك بهدف تخفيض الضريبة العالمية للمجموعة ككل.

٥- تؤدي ممارسات التجنب الضريبي إلى زيادة قيمة الشركات وخاصة تلك الشركات التي تستطيع إعادة هيكلة عملياتها الدولية بكفاءة بما يساعدها على خلق فرص مستمرة للتجنب الضريبي خلال فترة زمنية كبيرة.

٦- تسعى الشركات إلى اختيار مزيج التمويل المناسب الذي يُحقق أقل تكلفة ومن ثم الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل والذي من شأنه يؤدي إلى تعظيم القيمة السوقية للشركة.

٧- تتمثل أسباب اعتماد شركات المجموعة على التمويل بالديون الداخلية في التغلب على القيود المفروضة من مصادر التمويل الخارجية، والاستغلال الأمثل للموارد النقدية الفائضة وتوجيهها في صورة قروض لباقي أعضاء المجموعة الأخريين، وكذلك الاستفادة من الوفورات الضريبية الناتجة عن فوائد القروض التي يتم السماح بخصمها للأغراض الضريبية.

٨- تستخدم الشركات متعددة الجنسية التمويل بالديون الداخلية لأغراض التخطيط الضريبي الدولي، وذلك من خلال عدة أساليب منها القروض بين شركات المجموعة سواء من

الشركة الأم إلى أعضاء المجموعة أو العكس أو فيما بين أعضاء المجموعة بعضها البعض، وكذلك إعادة إقراض القرض.

٩- ينتج عن استخدام الشركات متعددة الجنسية لعقود المشتقات المالية تجنب ضريبي مقبول وذلك بسبب أن تخفيض الضريبة يكون إدارة المخاطر، كما ينتج عنه تجنب ضريبي متعسف يكون ناتجاً عن الغموض الذي يكتنف تلك العقود مع عدم فهم السلطات والإدارات الضريبية لهذه العقود.

أما بالنسبة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة التطبيقية فتتمثل فيما يلي:

١- يؤثر التمويل بالديون على التخطيط الضريبي في عينة الدراسة ولكن هذا التأثير غير معنوي.

٢- يساهم التسوق بالاتفاقية الضريبية في زيادة التجنب الضريبي في الشركات متعددة الجنسية وذلك بسبب انخفاض معدل الضريبة الفعلي المحاسبي، ولكن يؤدي التسوق بالاتفاقية الضريبية إلى انخفاض التجنب الضريبي وذلك بسبب ارتفاع معدل الضريبة الفعلي الحالي.

٣- يؤدي الاعتماد المتزايد على التمويل بالديون في الشركات متعددة الجنسية إلى انخفاض التجنب الضريبي، وذلك بسبب ارتفاع معدل الضريبة الفعلي الحالي والمحاسبي.

٤- يؤثر التخطيط الضريبي الدولي على قيمة الشركات متعددة الجنسية تأثيراً إيجابياً ولكنه غير معنوياً.

٥- يؤثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركات المصرية المدرجة في مؤشر EGX 100 تأثيراً إيجابياً ولكنه غير معنوياً.

وفى ختام البحث يُوصى الباحث بما يلي:

١- ضرورة تطوير النظام الضريبي المصري وخاصةً في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، وذلك حتى يستطيع أداء وظيفته الأساسية كمصدر لتمويل الخزانة العامة للدولة بجانب أنه يُستخدم كأداة فعالة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

٢- الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي للعاملين في مصلحة الضرائب المصرية، والسعي نحو إعداد كوادر ضريبية قادرة على فهم ممارسات التخطيط الضريبي الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسية ويتم ذلك عن طريق استخدام أساليب التدريب الحديثة مثل المحاكاة والدراسات التجريبية وغيرها.

٣- عدم التوسع في تطبيق نصوص مواجهة التجنب الضريبي وذلك حتى تصبح مصر دولة جاذبة للاستثمار الأجنبي، والاكتفاء فقط بمواجهة حالات التجنب الضريبي المتعسف.

٤- فرض مزيد من القيود بشأن ضرورة تحقيق التقارب بين الأرباح المحاسبية والأرباح الضريبية، حيث ينتج عن زيادة الطلب بتحقيق التقارب بين الأرباح المحاسبية والضريبية انخفاض ممارسات التخطيط الضريبي.

٥- تفعيل الدور الرقابي لمصلحة الضرائب واتخاذ قرارات حاسمة تتمثل في فرض عقوبات وغرامات على الشركات التي تُخالف التشريع الضريبي، حيث أنه من المتوقع انخفاض ممارسات التخطيط الضريبي في حالة وجود رقابة قوية وصارمة من مصلحة الضرائب، وذلك بسبب ارتفاع التكاليف الناجمة عن استراتيجيات التخطيط الضريبي المتعسفة.

٦- الاستفادة مما ورد بمشروع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح BEBS، وذلك بعدم السماح للشركات متعددة الجنسية بالحصول على مزايا الاتفاقيات الضريبية في الحالات التي يكون فيها إساءة استعمال للاتفاقية الضريبية؛ ومن ثم ضرورة تضمين التشريع الضريبي و/أو الاتفاقيات الضريبية نصوصاً تمنع الاستفادة من الحصول على مزايا الاتفاقيات الضريبية في حالات معينة مثل (أحكام القيود على المزايا واختبار النشاط الرئيس – اختبار النشاط الرئيس فقط – أحكام القيود على المزايا مع استكمالها بآلية تهدف إلى التعامل مع ترتيبات التمويل الوسيطة – تطبيق اختبار المالك المستفيد واختبار النشاط التجاري).

٧- عدم السماح للشركات المحلية أو متعددة الجنسية بخصم الفوائد من الأرباح بدون وجود مبررات اقتصادية للتمويل بالديون، حتى وإن التزمت بأسلوب النسبة الثابتة المنصوص عليه في القانون.

٨- الاستفادة مما ورد بمشروع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح BEBS، وذلك فيما يتعلق بمدفوعات الفوائد والمدفوعات المالية الأخرى، ومن ثم ضرورة تضمين التشريع الضريبي لأساليب تساعد على عدم توسع الشركات متعددة الجنسية في استخدام التمويل بالديون نظراً لخطورتها على الحصيلة الضريبية، ومن أهم هذه الأساليب (أسلوب النسبة الثابتة جنباً إلى جنب مع كل قاعدة نسبة المجموعة وأسلوب عدم التحيز) لأن ذلك يضمن عدم التوسع في الحصول على قروض بدون وجود مبررات اقتصادية.

٩- يقترح الباحث أن يتم السماح بترحيل الفوائد غير المسموح بخصمها من الأرباح في الفترة الحالية لتخصم من أرباح السنوات القادمة، وذلك بشرط أن يكون التوسع في استخدام التمويل بالديون له مبرراته الاقتصادية حتى وإن ترتب على ذلك مخالفة قاعدة النسبة الثابتة.

١٠- إجراء المزيد من البحوث لآليات التخطيط الضريبي الدولي الأخرى مثل (أسعار تحويل الأصول غير الملموسة، والاتاوات، وكذلك توزيعات الأرباح، بالإضافة إلى المنشأة الدائمة وغيرها)، ومقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها مع نتائج هذا البحث.

المراجع:

- إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف. (٢٠١٢). نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري: دراسة ميدانية. ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٦ عدد خاص، ٦٥١ – ٦٨٥.
- العادلي، عبد الله. (٢٠١٦). توصيات مواجهة التخطيط الضريبي. ***المؤتمر العلمي الضريبي الرابع والعشرين، دور الضرائب في تحقيق استراتيجية ٢٠٣٠***، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، (٢)، ١ – ٢٦.
- حنا، نعيم فهيم. (٢٠١٣). نحو تشريع ضريبي جديد يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ***المؤتمر الضريبي التاسع عشر بعنوان النظام الضريبي المصري وحتمية التغيير***، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، (١)، ١ – ٢٨.
- عطيتو، سيد. (٢٠١٢). الاتجاهات الحديثة لتطوير الضريبة على الدخل لمواجهة تحديات العصر. ***مجلة البحوث المالية والضريبية***، (٨٠)، ٨٩- ١٨٥.

- Al-Mamun, A., Entebang, H., Mansor, S. A., Yasser, Q. R., Nathan, T. M., & Rahman, M. A. (2014). The Impact of Demographic Factors on Tax Compliance Attitude and Behavior in Malaysia. ***Journal of Finance, Accounting and Management***, 5(1), 109- 124.

- Ayers, B. C., Laplante, S. K., & Schwab, C. M. (2011). Does Tax Deferral Enhance Firm Value?, Working Paper, ***https://ssrn.com/abstract=1976606 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1976606***, Visited 2/8/2017.

- Bryant-Kutcher, L. A., Guenther, D. A., & Jackson, M. (2012). How do cross-country differences in corporate tax rates affect firm value?. ***Journal of the American Taxation Association***, 34(2), 1-17.

- Buettner, T., & Wamser, G. (2013). Internal debt and multinational profit shifting: Empirical evidence from firm-level panel data. ***National Tax Journal***, 66(1), 63-96.

- Chan, K. H., & Mo, P. L. (2002). The impact of firm characteristics on book-tax-conforming and book-tax-difference audit adjustments. ***Journal of the American Taxation Association***, 24(2), 18-34.

- Desai, M. A., & Dharmapala, D. (2009). Corporate tax avoidance and firm value. ***The review of Economics and Statistics***, 91(3), 537-546.

- Dyreng, S. D., & Lindsey, B. P. (2009). Using financial accounting data to examine the effect of foreign operations located in tax havens and other countries on US multinational firms' tax rates. ***Journal of Accounting Research***, 47(5), 1283-1316.
- _____, & Markle, K. S. (2016). The effect of financial constraints on income shifting by US multinationals. ***The Accounting Review***, 91(6), 1601-1627.
- _____, Hanlon, M., & Maydew, E. L. (2012). Where do firms manage earnings?. ***Review of Accounting Studies***, 17(3), 649-687.
- _____, & Thornock, J. R. (2016). Changes in Corporate Effective Tax Rates Over the Past Twenty-Five Years. Working Paper, ***https://ssrn.com/abstract=2521497*** or ***http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2521497***, Visited 2/8/2017. Journal of Financial Economics (JFE), Forthcoming.
- Egger, P., Keuschnigg, C., Merlo, V., & Wamser, G. (2014). Corporate taxes and internal borrowing within multinational firms. ***American Economic Journal: Economic Policy,*** *6*(2), 54-93.
- Huizinga, H., Laeven, L., & Nicodeme, G. (2008). Capital structure and international debt shifting. ***Journal of Financial Economics,*** **88**(1), 80-118.
- Inger, K. K. (2013). Relative valuation of alternative methods of tax avoidance. ***The Journal of the American Taxation Association***, 36(1), 27-55.
- Jacob, M., and Schütt, H. (2015). Firm Valuation and the Uncertainty of Future Tax Avoidance. FAccT Center Working Paper, ***https://ssrn.com/abstract=2347330*** ***or*** ***http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2347330***, Visited 1/8/2017.
- Kim, J. B., & Li, T. (2014). Multinationals' Offshore Operations, Tax Avoidance, and Firm-Specific Information Flows: International Evidence. ***Journal of International Financial Management & Accounting***, 25(1), 38-89.
- Klassen, K. J., & Laplante, S. K. (2012). Are US multinational corporations becoming more aggressive income shifters?. ***Journal of Accounting Research***, 50(5), 1245-1285.
- Markle, K. S., & Shackelford, D. A. (2012). Cross-Country Comparisons of Corporate Income Taxes. ***National Tax Journal***, 65(3), 493-527.
- _____. (2014). The impact of headquarter and subsidiary locations on multinationals' effective tax rates. ***Tax Policy and the Economy***, 28(1), 33-62.

- _____. (2009). Do Multinationals or Domestic Firms Face Higher Effective Tax Rates?. Working Paper, https://ssrn.com/abstract=1422969, Visited 2/8/2017.
- McCarty, M. R. (2012). Optimal Tax Risk and Firm Value. Working Paper, https://ssrn.com/abstract=2173537 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2173537 , Visited 1/8/2017.
- Møen, J., Schindler, D., Schjelderup, G., & Tropina, J. (2011). International debt shifting: do multinationals shift internal or external debt?. Working Paper, https://ssrn.com/abstract=1891843, Visited 2/8/2017.
- Neuman, S. (2014). Effective Tax Strategies: It's Not Just Minimization. Working Paper, ***https://ssrn.com/abstract=2496994*** ***or*** ***http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2496994,*** Visited 1/8/2017.
- Rashid, N. M. N. N. M., Noor, R. M., Matsuski, N., Bardai, B., Hashim, J. H., & Harun, M. H. (2014). The red flags of tax reporting on the market value. ***International Business Research***, 7(4), 142- 150.
- Rego, S. O. (2003). Tax-avoidance activities of US multinational corporations. ***Contemporary Accounting Research***, 20(4), 805-833.
- Schjelderup, G. (2016). The tax sensitivity of debt in multinationals: ***A review International Journal of the Economics of Business***, 23(1), 109-121.
- Song, W. L., & Tucker, A. L. (2008). Corporate tax reserves, firm value, and Leverage. Working Paper, https://ssrn.com/abstract=1086827 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1086827, Visited 2/8/2017.